TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

The identity policy and its effect in the stability of Middle East after 2010

Asst.Prof .Dr. Ali Hussein Kadhim Alesammi*
College of Imam Kadhim (AS) for Islamic Sciences University

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 19 Feb 2019
- Accepted 28 Feb 2019
- Available online 20 Aug 2019

Keywords:
- Middle East
- identity policy
- stability
- International studies

Abstract: Since 2010 Middle East have many events or what they call "Arab spring events" which it result of overthrow governments and the rise of new political groups, all of this elements was resulting of many international and regional activities and making new regional and international axles, as well as the intersections of the different regional interests, therefore this research will try to study the stability and instability in the region as an independent variable not according to the neorealism or neoliberalism theories, but according to the constructivism theory which it base their assumptions on:

"In the international relations the non-physical structures of international interactions are determined by the identities of the players, which in turn determine the interests that determine the behavior of international players." So the research questions are:

1-What is the identity policy and haw affect in international relations?
2-How the social construct affect in international relations?
3-How the elite's identities for the main actors in the Middle East affect in the regional axles?

* **Corresponding Author:** Ali Hussein Kadhim**, E-Mail:** ali.alesami11@alkadhum-col.edu.iq **,Tel:**0096477017405291**, Affiliation**: College of Imam Kadhim (AS) for Islamic Sciences University.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 434-462

سياسات الهوية واثرها في استقرار الشرق الاوسط بعد عام 2010

م.د. علي حسين كاظم العصامي

كلية الإمام الكاظم(ع) للعلوم الاسلامية الجامعة .

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 8/اب/2019
- القبول : 14/اب/2019
- النشر المباشر : 16/مايو/2019

الكلمات المفتاحية :

- الشَّرق الأوسط
- سياسات الهوية
- الاستقرار
- الدراسات الدولية

الخلاصة : تعتبر منطقة الشرق الاوسط منطقة ذات اهمية بالغة في سياسات القوى الاقليمية والدولية على حد سواء لما تمتلكه من عناصر جيو استراتيجية تعزز من المكانة الاستراتيجية للمنطقة وبالتالي فان دراسة عناصر الاستقرار واللااستقرار وتصاعد حدة التوتر في مناطق الصراع مع بروز تحالفات اقليمية جديدة من الاهمية البالغة على المستويين الدولي والاقليمي والتي تتطلب المزيد من الدراسة والاهتمام.

منذ عام 2010 تشهد منطقة الشرق الاوسط سلسلة من احداث التغيير او ما يعرف بـ"ثورات الربيع العربي" ادت الى الاطاحة بحكومات وصعود جماعات سياسية جديدة كل هذه العناصر ادت الى تحركات اقليمية ودولية ونشوء محاور وتحالفات جديدة الهدف منها اعادة رسم خارطة التحالفات الاقليمية والتأسيس لأنشاء نظام اقليمي مبني على اساس المصالح المختلفة للاطراف الاقليمية.

من هنا فأننا في بحثنا هذ تناولنا حالة الاستقرار واللااستقرار في منطقة الشرق الاوسط كمتغير تابع ليس على اساس الفروض التقليدية للنظرية الواقعية الجديدة وانما نتناولنا هذه الظاهرة وفقا لأطروحات النظرية البنائية في العلاقات الدولية والتي ترى بان العلاقات الدولية لايمكن حصر دراستها في اطار قيود مادية "القوة" كما يرى الواقعيون ، اوقيود مؤسساتية كما يرى "الليبراليون" إذ ترى بان الهياكل غير المادية للتفاعلات الدولية تحددها هويات اللاعبين والتي بدورها تحدد المصالح والتي تحدد سلوك اللاعبين الدولين ، لذا وانطلاقا من هذه الرؤية اصبحت سياسات الهوية عنصرا اساسيا من عناصر بحثنا والذي يمثل المتغير المستقل فيه ، فمن خلال سطور البحث حاولنا الاجابة على جملة من التساؤلات ابرزها:

1-ماهي سياسات الهوية وكيف تؤثر في التفاعلات الدولية؟

2-كيف يؤثر البناء الاجتماعي للواقع في العلاقات الدولية؟

3-كيف تؤثر هويات النخبة السياسية الحاكمة لأبرز الفاعلين الاقليميين على خارطة التحالفات الأقليمية؟

حيث عمدنا في بحثنا الى تسليط الضوء على السياسات الخارجية والنخب السياسية الحاكمة في كل من تركيا وايران واسرائيل والمملكة العربية السعودية.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

المقدمة :

تعتبر منطقة الشرق الاوسط منطقة ذات اهمية بالغة في سياسات القوى الاقليمية والدولية على حد سواء لما تمتلكه من عناصر جيو استراتيجية تعزز من المكانة الاستراتيجية للمنطقة وبالتالي فان دراسة عناصر الاستقرار واللااستقرار وتصاعد حدة التوتر في مناطق الصراع مع بروز تحالفات اقليمية جديدة من الاهمية البالغة على المستويين الدولي والاقليمي والتي تتطلب المزيد من الدراسة والاهتمام.

منذ عام 2010 تشهد منطقة الشرق الاوسط سلسلة من احداث التغيير او ما يعرف بـ"ثورات الربيع العربي" ادت الى الاطاحة بحكومات وصعود جماعات سياسية جديدة كل هذه العناصر ادت الى تحركات اقليمية ودولية ونشوء محاور وتحالفات جديدة الهدف منها اعادة رسم خارطة التحالفات الاقليمية والتأسيس لأنشاء نظام اقليمي مبني على اساس المصالح المختلفة للاطراف الاقليمية.

من هنا فأننا في بحثنا سنحاول ان ندرس حالة الاستقرار واللااستقرار في منطقة الشرق الاوسط كمتغير تابع ليس على اساس الفروض التقليدية للنظرية الواقعية الجديدة وانما سنحاول ان نتناول هذه الظاهرة وفقا لأطروحات النظرية البنائية في العلاقات الدولية والتي ترى بان العلاقات الدولية لايمكن حصر دراستها في اطار قيود مادية "القوة" كما يرى الواقعيون ، اوقيود مؤسساتية كما يرى "الليبراليون" وانما ترى بان الهياكل غير المادية للتفاعلات الدولية تحددها هويات اللاعبين والتي بدورها تحدد المصالح والتي تحدد سلوك اللاعبين الدولين ، لذا وانطلاقا من هذه الرؤية اصبحت سياسات الهوية عنصرا اساسيا من عناصر بحثنا والذي يمثل المتغير المستقل فيه ، حيث سنحاول في بحثنا الاجابة على التساؤلات الاتية :

1- ماهي سياسات الهوية وكيف تؤثر في التفاعلات الدولية؟

2- كيف يؤثر البناء الاجتماعي للواقع في العلاقات الدولية؟

3- كيف تؤثر هويات النخبة السياسية الحاكمة لأبرز الفاعلين الاقليميين على خارطة التحالفات الأقليمية؟

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

حيث سنعمد في بحثنا على تسليط الضوء على السياسات الخارجية والنخب السياسية الحاكمة في كل من تركيا وايران واسرائيل والمملكة العربية السعودية.

اذ اننا في بحثنا هذا سوف ننطلق من فرضية مفادها

(اذا كانت النظرية البنائية تفترض بأن الهياكل غير المادية "المعيارية" هي التي تحدد هويات اللاعبين والتي بدورها تحدد مصالحهم ، فأننا في إطار دراستنا لحالة الشرق الأوسط نجد ان المتغير الأساسي الذي يؤثر في حالة اللاإستقرار التي تشهدها المنطقة قائماً بالأساس على التقاطعات بين هويات الفاعلين الاساسيين فيها)

1-1 سياسات الهويه

يحاول هذا المصطلح الذي تعود بدايات استخدامه الى الربع الاخير من القرن العشرين ان يسلط الضوء على سلسله كبيره من الصراعات السياسيه التي كانت تمثل احدى اهم المشكلات السياسية واكثرها خطورة والتي تضم النشاطات السياسية التي تشتمل على الصراع من اجل الاعتراف القانوني والسياسي والدستوري والاندماج في المجتمع بالنسبة لهويات الافراد والمهاجرين واللاجئين والشواذ "رجالا ونساء" وكافة الاقيلات اللغوية والعرقية والثقافية والدينية والاقليات بداخل الدول وخاصة الثقافات والديانات غير الاوربية في مواجهة الامبريالية الاوربية في تلك الفترة[1] من هنا فان الصراعات لم تكن مقتصرة على الصراعات المحليه وانما اخذت في بعض الاحيان تتطور لتأخذ بعدا اقليميا او دوليا بحسب تطور المصالح الاقليميه والدوليه واثرها في تلك الصراعات.

فالهويه بشكل عام مجموعه من السمات والخصائص والعلاقات التي تربط مجموعه من العناصر مع بعضها البعض فعندما نريد ان نصنف هوية مركب كيميائي على سبيل المثال فأننا نتحدث عن الخصائص التي تميزه عن غيره من جهة وعن العناصر المكونه له والعلاقات التي تربط بين تلك العناصر وبالتالي فان الامر

[1] جيمي تللي ,تحريرتيرنس بول، الفكر السياسي في القرن العشرين موسوعة كمبردج للتاريخ ،المجلد الثاني ،المركز القومي للترجمه ،القاهرة 2010،ص265.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

لايختلف كثيرا في العلوم الاجتماعيه فهوية مجتمع ما مجموعه من الخصائص والسمات التي تميز جماعه اجتماعيه معينه والروابط التي تربط بين افراد تلك الجماعه[1].

وبالتالي فانه يمكن للهوية ان تؤثر في ادراك الجماعة لمصالحها الاقتصادية والسياسية اذ انه على المستوى السياسي يمكن للهوية ان تؤثر على ادراك المرء للشرعية والمصالح المشتركة وخيارات السياسة الى جانب الميل لتفضيل زعماء سياسيين بعينهم او احزاب سياسية بعينها حيث يرى البعض ان الهوية الوطنية تسمح لأعضاء الجماعة ان يروا دولتهم على انها دولة شرعية وكذلك تؤثر ايضا في تفسيرهم للظروف المادية والمصالح الاقتصادية لتلك الجماعة[2]

ونتيجة للتطورات التي يشهدها العالم اليوم فقد اصبح لسياسات الهوية ميزتان اساسيتان الاولى اصبحت تتسع بشكل عمودي وافقي قومي وعابر للقوميات ففي كل النزاعات القومية الجديدة تقريبا تقوم الجاليات المهاجرة بدور اكبر من قبل بسبب سرعة الاتصلات ،حيث لاتزال هنالك جماعات دينية او قومية مهاجرة تتآمر لتحرير بلادها من مقاهي باريس ولندن ولكن امثال هذه المجموعات اصبحت اكثر تأثيرا بفعل تطور وسائل الاتصالات والتكنلوجيا كما انه في اغلب الاحيان تعمل جاليات المهجر على توفير الافكار والنقود والاسلحه والخبرة التي تغذي سياسات الهوية تلك، من جهة اخرى فأن القدرة على التعبئة السياسية قد اتسعت اتساعا كبيرا جراء تحسن مستوى التعليم وتوسع نطاق الطبقات المتعلمه وتطور التكنلوجيا الحديثه[3]

كل هذه الامور جعلت من سياسات الهوية اكثر اهمية من حيث التأثير والفاعلية كما انها لاتقتصر فقط على المعارضة وانما ايضا على النخب السياسية المسيطرة وبالتالي فأن التناقض والاتفاق بين الهويات المختلفة

---

[1] علي حسين كاظم العصامي،هوية الخطاب السياسي العراقي بعد 2003 ودور المرجعية الدينية في توحيد الصف الوطني ،قضايا سياسية العدد52،جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية 2018،ص262.

[2] راوي عبدالعال واخرون، قياس الهوية "دليل المختصين في العلوم الاجتماعية" ، مركز الامارات للدراسات والابحوث الاستراتيجية،2014،ص39.

[3] ماري كالدور، ترجمة حسني زينه،الحروب الجديدة والحروب القديمه تنظيم العنف في حقبته الكونية، دراسات عراقية ، بغداد2009، ص129-131

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

لتلك الجماعت يمثل المحور الاساس الذي يحدد اطر التعاون والتصارع بين تلك الجماعت المختلفه والذي يقودنا الى ضرورة ادراك البناء الاجتماعي للواقع وأثره في تلك العلاقات.

2-1 العلاقات الدولية والبناء الاجتماعي للواقع

يرى البعض بأن النظرالى فكرة ان العلاقات الدولية هي بناء اجتماعي من منطلق بسيط جدا حيث ان تبني فعلا يُحضر الى الوجود موضوعاً أو شيء لم يكن لهُ وجود قبل ذلك الفعل فعلى سبيل المثال توجد المادة في الطبيعة كالخشب لكن بالإمكان تشكيلها في عدد كبير جدا من الأشياء كالدعامات التي تستخدم في بناء البيوت أو في بندقية صيد أو آلة موسيقية ...الخ وبالرغم من أن هذه الأشياء تُمثل وجود مادي بذاته إلا انها غير موجودة في الطبيعة لولا افعال الأنسان التي عملت على تشكيلها وبناؤها ومع اتمام بناؤها يكون لكل واحد منها معنى محدد واستخدام معين ضمن سياق ما فهي تُعد بنى اجتماعية بقدر ما يكون شكلها وهيئتها مشبعين بالقيم والمعايير والأفتراضات الاجتماعية بدلا من اعتبارها نتاجا للفكر الفردي او المعنى الفردي بشكل بحت وعلى هذا النحو فأن الظواهر الاجتماعية الواضحة كالدول او التحالفات او المؤسسات الدولية وهي المواضيع الجماعية للعلاقات الدولية قد تبنى على المادة الأساس التي هي الطبيعة الأنسانية ولكنها تأخذ اشكالا تأريخية وثقافية وسياسية معينة هي نتاج للتفاعل البشري في عالم اجتماعي[1] لذا فأننا عندما نتناول موضوع البناء الاجتماعي ولأن "الكائنات البشرية كائنات اجتماعية" كما يقول دوركهايم فأنها تطرح في السياسة الدولية انتاجا او اعادة انتاج لممارسات اجتماعية يتم الاتفاق فيها على قواعد ومعايير وهو ما يفسر الاهمية التي يولونها لمفهوم (الذاتية البينية)[2] اذ يرون ان مفهوم المصلحة يتسق مع مفهوم الهوية في ظل العلاقات التي ينسجها الفاعلون بينهم ولأن تلك العلاقات لم تكن موجودة مسبقا فأن تعريفها سيكون في تغير مستمر لذا لا يمكن انطلاقاً من هذه الرؤية تحديد السياسة العالمية او حتى الاقليمية في اطار بنية العلاقات المادية للقوة "كما يذهب اليه الواقعيون" بل من خلال بنية معرفية

---

[1] تيم دان وآخرون ، ترجمة ديما الخضرا ، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع ،المركزالعربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت 2016،ص433-435.

[2] جيرارد ديسوا ، ترجمة قاسم المقداد ، دراسة في العلاقات الدولية ، ج2 النظريات البيدولتية ،دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، دمشق 2015، ص204-207

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

تتكون من معتقدات وقيم يتفق الفاعلون عليها فيما بينهم بشكل بيني وذاتي كما تقول مارث فينمور[1] لذا فأن تلك البنية الفكرية سوف تؤثر في تصرفات الفاعلين وتساعد على تشكيلها طالما انها تصوغ هوياتهم ومصالحهم من خلال التفاعلات الاجتماعية الناشئة عنها. وعلى هذا الاساس فأننا سوف نتناول خصائص وطبيعة الانظمة السياسية واثرها في السياسات الخارجية لابرز الفواعل الاقليمية، اذ سنتناول كل من اسرائيل والمملكة العربية السعودية وايران وتركيا.

2-اسرائيل

منذالاعلان عن قيام دولة اسرائيل على الاراضي الفلسطينية عام 1948 تنفيذا لفما جاء في وعد بلفور عام 1947* كانت السياسة الخارجية الاسرائيلية تهدف بشكل اساسي لأقامة المزيد من العلاقات التعاونية مع مختلف دول العالم وذلك لتعويض احجام الدول العربية عن اقامة علاقات معها من جهة ،كما ان مسألة تحصيا اعتراف بأقامة كيان على اساسديني لم يكن موجودا قبل لاذلك ليست بالمهمة السهلة فضلا عن تجاوز التهديدات القادمة من البيئة الاقليمية والدولية كلها مثلت تحديات تحيط بوجود تلك الدولة من هنا فأن دراسة السياسة الخارجية الاسرائيلية تتطلب دراسة نوعين منالمحددات منها ما هو داخلي ومنها ما هو من البيئة الاقليمية المحيطة .

2-1المحددات الداخلية

2-1-1التركيبة الديموغرافية

لا تمثل التركيبة الديموغرافية التي تقوم على عدد السكان والتركيب النوعي لهم عنصرا اساسيا في قدرات الدولة الاقتصادية والعسكرية فحسب وانما قد يمتد تأثير التركيبة السكانية على الاتجاهات العامة لسياساتها الداخلية والخارجية حخصوصا ما اذا علمنا ان التركيبة السكانية في اسرائيل تتألف من عدد كبير من

---

[1] Jackson , Robert and others, introduction to international relations theories and approaches, 3rd edition, Oxford university press,2006,p170 .

* وهو الوعد الذي الوعد الذي قدمه وزير خارجية المملكة المتحدة ارثر جيمس بلفور الى ليونيل والتر دي روتشيلد ممثل الاتحاد االصهيوني مؤكدا فيه عدم ممانعه المملكة المتحدة مناقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وان المملكة المتحدة ستبذل غاية جهدها لتحقيق هذه الغاية . للمزيد انظر :

احمد غنيم ، وعد بلفور بين عصبة الامم وصك الانتداب ،قضايا اسرائيلية، العدد65، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية،2017،ص10.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

القوميات المختلفة وهم المهاجرين اليهود المستوطنين والتي يبلغ نسبة اليهود حوالي 75% في حين ان نسبة العرب حوالي 20.5%اما النسبة المتبقية 4.2%فهم مهاجرين غير مسجلين على انهم يهود[1]

يمتاز المجتمع الاسرائيلي بتعدد مكوناته نظرا لأرتفاع نسبة المهاجرين من مختلف القوميات والاعراق فضلا عن تعدد طوائفه الا ان هنلك اعتقاد سائد بأن الجماعت اليهودية هي شعب واحد بالمعنى القومي للكلمة ،اذ يكاد يتفق المختصون على ان التحولات الجذرية في المجتمع الاسرائيلي كانت قد بدأت بشكل مباشر بعد عام 1967ثم تعمقت وترسخت بعد حرب اكتوبر 1973 فقد اثارت نتائج تلك الحرب النقاش بشأن الغايات العليا للحركة الصهيونية واساليب تحقيقها واصبح هذا النقاش دليلا على غياب الاجماع حول القضايا المصيرية وزعزعت ثقة المجتمع بالقيادة لكن الاثر الاكبر كان بعد حرب 1973 والتي يعرفها الاسرائيليون بـ"التقصير" اذ ادت هذه الحرب في الخلل بأهم القواعد الاساسية المتفق عليها في السياسة الاسرائيلية اي الفصل التام بين السياسة الخارجية والشؤون الداخلية ومن الملاحظ انه منذ ذلك الحين اصبحت جميع المواجهات العسكرية التي خاضتها اسرائيل وكذلك اساليب مواجهة الانتفاضة الفلسطينية مثار جدل حاد [2]وبالتالي فأن اغلب قرارات السياسة الخارجية كان يتم اتخاذهافي الدوائرالمغلقة والخاضعة لهيمنة النخبة السياسية المسيطرة .

2-1-2 طبيعة النظام الاسرائيلي

بالرغم من ما ورد فيما يعرف في "وثيقة الاستقلال لدولة اسرائيل" الصادرة عام 1948 بشأن قيام المجلس التأسيسي بوضع دستور لأسرائيل الا ان اسرائيل لاتزال بدون دستور مكتوب او دستور بالمعنى الرسمي ومع ذلك فان المحكمة العلي في اسرائيل في سلسلة من قراراتها ارتأت بأنوثيقة الاستقلال لا تعتبر دستورا

[1]Anthony H. Cordesman and others, The Underlying Causes of the Crises and Upheavals in the Middle East and North Africa: An Analytic Survey, central for strategic and international studies, Washington DC, 2013, p.61.

[2] عزيز حيدر ،القرار السياسي في اسرائيل بين ازمة النظام وتطرف المواقف، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 36، 1998،ص34.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

وانها ليست بمثابة قانون فوقي ، مما يجدر ذكره ان عدم امتلاك اسرائيل لدستور نابع من طبيعة الصراع السياسي الداخلي بين جمهور المتدينينوبين العلمانيين في اسرائيل من جهة اخرى[1]

مع ذلك فأن النظام السايسي في اسرائيل يميل لأعتماد التجربة البرلمانية في الحكم حيث جرت محاولات لأعتماد النظام الرئاسي من خلال اعتماد الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء عام 1996"خلال ولاية نتنياهو"حيث اتجه نتنياهو الى ممارسة صلاحيات اقرب الى صلاحيات الرئيس في النظام الرئاسي اعتمادا على هذا القانون فعطل معظم صلاحيات الوزراء لحساب هيئات ومجالس استشارية ملحقة بمكتبه بل تجاوز المؤسسة العسكرية وتجاهل رؤيتها في الوقت ذاته على مستوى السياسة الخارجية تبنى نتنياهو سياسات منفردة ادت الى توتر علاقات اسرائيل الخارجية من دون ان تتمكن احزاب المعارضة من سحب الثقة من حكومته مما دفع الكنيست الى الغاء قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء والعودة الى النظام السابق حيث اعيد العمل به عام 2003[2] لذا فأننا سنتناول ابرز المؤسسات المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الاسرائيلية

2-1-2-1 الكنيست

يعتبر الكنيست برلمان اسرائيل ويمثل مجلس نواب الدولة ومصدر سلطة الحكومة امامه واخذ اسم كنيست من لفظ المجلس الاكبر الذي كان قدا\ عقد جلساته في مدينة القدس بعد عودة بني اسرائيل اليها من السبي البابلي في القرن الخامس قبل الميلاد كما تم تحديد عدد اعضاء الكنيست طبقا لعدد اعضاء المجلس الاكبر وهو 120 عضو يتم انتخابهم كل اربعة اعوام ويتولى الكنيست مهمة تشكيل الحكومة

[1] ينظر في ذلك الموقع الرسمي للكنيست ، الكنيست كالهيئة التأسيسية –الدستورية الدستور، اخر زيارة بتاريخ 21\2\2019، الرابط:
http://knesset.gov.il/desc

[2] محمد عمارة تقي الدين ، الاحزاب الدينية الاسرائيلية ودورها في صنع القرار السياسي ، دار نهوض للدراسات والنشر، الكويت،2018،ص35

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

وتشريع القوانين ومراقبة عمل الحكومة [1] وتعتبر لجنة الشؤون الخارجية والأمن التابعة للكنيست ذات اهمية كبير في عملية صنع السياسة الخارجية الاسرائيلية نظرا لتمتعها بصلاحيات واسعة في المجال الاداري والتشريعي الخاص بشؤون الامن والخارجية وتقوم بدور الكنيست الكامل في حالة عدم وجود حكومة تحالف وطني تمثل هذه اللجنة العنصر الاكثر اهمية في مراقبة رئيس الوزراء ووزيري الدفاع والخارجية وتتلقى اللجنة تقارير كثيرة من وزيري الخارجية والدفاع وموظفي المؤسسة العسكرية ورئيس الاستخبارات العامة.[2]

2-1-2-2 رئيس الوزراء

كما ذكرن سابقا فأن النظام السياسي في اسرائيل يأخذ في الشكل البرلماني في الحكم بمعنى ان رئيس الدولة يكلف من يرئس القائمة الحزبية الحاصلة على اكبر عدد من المقاعد بتشكيل الحكومة وتكون الحكومة حاصلة على ثقة البرلمان بعد حصولها على موافقة 50% زائد واحد من اجمالي عدد اعضاء البرلمان "الكنيست" ومع تناقص شعبية الاحزاب الكبرى في اسرائيل مثل العمل والليكود حيث لم يستطع اي منهما تحقيق الاغلبية المطلقة داخل الكنيست مما اضطرهم الى التحالف مع احد الاحزاب الصغيرة والتي غالبا ما تكون احزاباً دينية وهو مايجبرهم الى تقديم تنازلات لصالح هذه الاحزاب التي بدأ يزداد نفوذها بمرور السنين[3] ،وبالتالي فأن تنامي تأييد الاحزاب السياسية وتحديدا الدينية منها على التوجهات السياسية لرئيس الحكومة خصوصا بعد فشل اعتماد نظام الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة سالفة الذكر من جهة وتغلغل تلك الاحزاب في اللجان الحكومية والاستخباراتية التي تساهم في بلورة التوجهات السياسية الخارجية لصانع القرار مع عدم وجود دستور مكتوب يحدد صلاحيات رئيس الوزراء مما جعل رئيس الوزراء مرتبطا بشكل مباشر بالكنيست وما تفرضه عليه التكتلات الحزبية داخل الكنيست.

2-2 المحددات الأقليمية

---

[1] رائد خالد غبان، دور المستوطنين في عملية صنع القرار السياسي في اسرائيل 2000-2017،رسالة ماجستير ،جامعة الازهرغزة 2018،ص42.

[2] ابتسام حاتم علوان ، النظام السياسي والقوى الفاعلة في صنع السياسة العامة في (اسرائيل)، المجلة السياسية والدولية ،العدد19، الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية،2011،ص68.

[3] محمد عماروة تقي الدين ، مصدر سبق ذكره ،ص33.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

تمثل المحددات الاقليمية التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الاسرائيلية في بيئتها الاقليمية اذ يعد البرنامج النووي الايراني في مقدمة تلك التحديات فضلا عن ما شهدته المنطقة من احداث للتغيير منذ عام 2010 وما قد يفرزه ذلك التغيير من صعود جماعات اسلامية مناوءة لتوجهاتها السياسية في المنطقة.

2-2-1 البرنامج النووي الايراني

يمثل امتلاك ايران للقدرة النووية عنصر تهديد استراتيجي للوجود الاسرائيلي لأنه من الناحية الموضوعية قد يمثل انتزاعا للاحتكار الاسرائيلي للقدرات النووية في الشرق الاوسط وبالتالي فأن اي حديث للتسلح الايراني سيمثل تهديدا لهذا الاحتكار من جهة اخرى فان التحالف الايراني _السوري يزيد من جدية الخطر الايراني على الوجود الاسرائيلي اذ يجعل من الخطر الايراني قريب من اسرائيل[1] .

ان الهاجس الاسرائيلي من امتلاك ايران للسلاح النووي دفع العديد من المختصين اليهود لتقديم مجموعة من الدراسات التي رأت بأن ايران سوف تتوصل اتلى صنع سلاح نووي بالرغم من كل المصاعب وطالبوا القيادة الاسرائيلية برسم سياسة اسرائيلة تتجاوب مع ايران النووية فقد نشر الخبير الاسرائيلي في الشؤون الامنية ريؤوفين يدهستور مقالا ذكر فيه انه اذا لم تهاجم اميركا المنشآت النووية الايرانية فأنه لن يمر وقتاً طويلاً حتى تطور ايران سلاحاً نووياً وكذلك نشر افريم سكولاي الباحث في معهد دراسات الامن القومي دراسة ذكر فيها ان ايران قد وصلت في منتصف سنة 2011الى القدرة الفعلية من حيث كمية المواد اللازمة القدرة التكنلوجية على تركيب قنبلة او قنبلتين نوويتين خلال عام اذا اصدرت القيادة السياسية الايرانية امراً بذلك[2]

من هنا سعت السياسة الخارجية الاسرائيلية منطلقتاًمن مبدأ ايران والخطر الايراني في الشرق الاوسط وتوظيف هذا الخطر للتقارب مع بعض الانظمة العربية التي تشترك معها في الرؤية .

2-2-2احداث التغيير العربي

---

[1] عطا القيمري ، الخطر الايراني في الرؤية الاسرائيلية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ،المجلد4، العدد 14، بيروت 1993،ص127.

[2] نقلاً عن : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، تقدير موقف ، اسرائيل والمشروع النووي الايراني ، وحدة تحليلي السياسات ، الدوحة ،2012،ص7.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

تحاول اسرائيل الاستفادة من اي تغيير يطرأ في المنطقة العربية لغرض تحقيق مصالحها في الوقت ذاته هي تتوجس من التغيير اذ قد يهدد مكتسباتها، منذ سقوط النظام السياسي في بغدادى 2003 وعلى الرغم من تجربة الصواريخ السابقة في حرب الخليج الا أن جهاز الامن الاسرائيلي كان يرى بقاء صدام حسين في السلطة يخدم المصالح الاسرائيلية " فهو الوحيد الذي يمكنه المحافظة على سلامة العراق ويشكل حاجزاً ازاء الخطر الايراني المتصاعد" وفقاً للرؤية الاسرائيلية[1] .

من هنا فأن اسرائيل عمدت الى الاستفادة من اي تغيير يطرأ في المنطقة فبالرغم من ماحملته هذه الاحداث بمجملها من تفكك للمنظومة العربية وانهيار مصادر الخطر المتمثلة بجيوش مصر وسوريا والعراق مع ذلك فان الهاجس الاسرائيلي من انهيار اتفاقات السلام مع بعض الانظمة العربية " مصر والاردن" نتيجة لوصول جماعات اسلامية للسلطة في تلك الدول محل اهتمام صناع القرار في اسرائيل لذا فقد عمدت اسرائيل الى الاستفادة من حالة الضعف العربي وتوظيف فكرة العدو المشترك والمتمثل ب (حزب الله) لغرض تحقيق تطبيع للعلاقات مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي وفي هذا الصدد يقول نتنياهو "علاقاتنا مع الدول العربية في منطقتنا مهمة وهذه الدول فهمت ان اسرائيل ليس عدو لهم وانما هي حليفة وسند اساسي امام التهديد المشترك الذي يهددنا جميعا " [2]

وانطلاقا من هذا التوجه فقد سعت اسرائيل لتكثيف زياراتها الرسمية لبعض البلدان الخليجية في نهاية عام 2018*وقد استطاعت اسرائيل تحقيق مبتغاها في الجلوس حول طاولة واحدة للحوار مع وزراء خارجية السعودية واليمن والاردن والكويت والبحرين والمغرب وعمان والامارات ومصر وزتونس لغرض مناقشة سبل مواجهة الخطر الايراني في وارسو في 14 شباط 2019[3] وعليه فأن اسرائيل قد استفادت من حالة

---

[1] نقلاً عن: عطا القيمري، مصدر سبق ذكره ،ص133.

[2] نقلاً عن : ابراهيم ابو جابر ، دور النظام العربي الرسمي في التمكين للكيان الصهيوني في الاقاليم، مجلة اتجاهات سياسية ، العدد 4 ، المركز الديموقراطي العربي ، برلين 2018،ص48.

* حيث زار رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو مسقط في 2018/10/27 والتقى بالسلطان قابوس، كما زارت وزيرة الشباب والثقافة ووزير الاتصالات الاسرائيليالامارات العربية المتحدة في 27 و10/30 /2018.

[3] جوانثان ماركوس ، مؤتمر وارسو: اول محفل دولي يضم عربا واسرائيل منذ تسعينيات القرن الماضي تقرير للـ BBC تاريخ الزيارة 2019/3/1على الرابط : www.bbc.com/arabic/amp/middleeast-47224800

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

اللاإستقرار التي تشهدها المنطقة العربية منذ عام 2010 لتعزيز الهاجس الأمني لدى اغلب البلدان العربية وتوظيفه لغرض تحقيق تعاون مشترك من شأنه ان يشكل خطوات جادة نحو التطبيع مع بلدان المنطقة .

3-ايران

مثلت تجربة قيام جمهورية علمانية في في تركيا هاجسا امام محاولات اقامة نظام جمهوري في ايران نظرا للطبيعة الدينية للمجتمع وبالتالي اعاقة محاولات اقامة نظام جمهوري فيها حتى عام 1979 حيث ادى تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين عامي 1978 و1979 الى اندلاع الثورة بعد قراتر اية الله الخميني العودة لأيران مما دفع شابور بختيار رئيس الوزراء في حكومة الشاه لأتخاذ قرار باغلاق مطارات ايران بحجة خوفه على حياة الخميني ،الذي كان قد حكم عليه بالاعدام في عام 1964 وتم التراجع عن القرار لاحقا ، الا ان قطاعات من الجيش رفضت تنفيذ أمر الاغلاق حيث ادى وصول الخميني في 11 شباط 1979 الى الاطاحة بحكومة بختيار ما دفعه الى الفرار من البلاد وتشكيل حكومة بزعامة بازركان واستمر الخلاف بين الاحزاب الدينية والتي تتزعمهم المؤسسة الدينية والذين ارادوا انشاء حكومة اسلامية في مواجهة الحركات العلمانية حيث قاطع الاستفتاء على الدستور حركة مجاهدي خلق والجبهة الوطنية وحزب الشعب في حين شارك في الاستفتاء حزب توده العلماني وقد كانت نتيجة الاستفتاء الذي اجري في 31 اذار 1979تأييد 98%لقيام حكم اسلامي[1] اذ ادت هذه الضروف مجتمعة لأقامة نظام سياسي حاول ان يمازج بين السلطة الدينية والسلطة السياسة كما سنلاحظ في مؤسسات صنع القرار في النظام السياسي الايراني .

3-1 مؤسسات صنع القرار في النظام السياسي الأيراني

يمثل النظام السياسي الايراني حالة فريدة اذ انه يجمع بين الخصائص الديموقراطية والخصائص الثيوقراطية في نظام واحد حيث انه وبالرغم من وجود سلطات منتخبة الا ان تلك السلطات مقيدة بسلطة الولي الفقيه اذا يمثل المنصب الاعلى في النظام السياسي الايراني وصاحب السلطة المطلقة فيه حيث يقوم النظام السياسي

[1] احمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا وايران ، دار السنهوري ،بيروت ،2019، ص416

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

في ايران على نظرية ولاية الفقيه التي تعتبر من الولي الفقيه نائبا عن الامام المعصوم* في غيبته مع ذلك فهو لايدعي بأنه يمتلك الاتصال المباشر بالمعصوم او انه معين من قبله كما انه لا يعين نفسه في هذا المنصب وانما ينتخب من قبل مجلس من رجال الدين المنتخبين في ايران وعلى هذا الاساس فأننا سنتناول المؤسسات الرئيسة ذات التأثير المباشر في النظام السياسي الايراني التي تساهم في صنع القرار السياسي.

3-1-1 القائد[1]

هو المرشد الاعلى والفقيه الذي يتولى قيادة النظام السياسي الايراني حيث يعتبر هذا المنصب الارفع في النظام السياسي الايراني والمرجع الاول لكافة السلطات ويتولى المرشد مهمة رسم السياسة العامة بالتشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام* والاشراف على حسن تنفيذها كما يتولى قيادة القوات المسلحة واعلان الحرب والسلام والنفير العام وحل مشكلات النظام التي لايمكن حلها بالطرق العادية منة خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام كما يمتلك صلاحية عزل رئيس الجمهورية مع اخذ كمصالح البلاد بعين الاعتبار بعد صدور حكم من المحكمة الدستورية بمخالفته لوظائفه الدستورية او بعد تصويت مجلس الشورى الاسلامي بعدم كفائته السياسية.

3-1-2 رئيس الجمهورية[2]

يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة في إيران بعد مقام القائد وهو المسؤل عن تنفيذ الدستور ورئيس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة حيث ينتخب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب لمدة

---

* وفقا للمذهب الجعفري فأن للرسول(صلى الله عليه واله) اثنى عشر وصياً من ابناء فاطمة (عليها السلام) يتوارثون الإمامة حيث يحدد كل إمام الإمام الذي يليه في الوقت الراهن الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن (عليه السلام) وهو حي غائب كعيسى(عليه السلام) ينتظر الإذن الإلهي بالظهور.

[1] دستور ايران الصادر عام 1979شملا تعديلاته لغاية 1989،ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،المواد من 107-112،ص22-24، منشور على الرابط :

www.constituteproject.org

* وهو مجلس استشاري انشأ بموجب المادة 112من الدستور والتي اضيفت عام 1989 يتولى مهمة الفصل في حالات النزاع بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى الاسلاميويقوم القائد بتعيين الاعضاء الدائميين وغير الدائميين لهذا المجمع .

[2] دستور ايران ،المصدر نفسه،المواد 113-142،ص24-28

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

اربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة وينبغي ان يحصل على الاغلبية المطلقة لعدد اصوات الناخبين وفي حال عدم احراز هذه الاغلبية المطلقة من قبل اي مرشح في الدورة الاولى تجري دورة ثانية للأنتخابات بنافس فيها اعلى مرشحين حازا على اعلى الأصوات.

3-1-3 مجلس الشورى الاسلامي[1]

يتألف مجلس الشورى الاسلامي من نواب الشعب المنتخبين إنتخاباً مباشراً بالاقتراع السري لمدة ولاية أمدها اربع سنوات، يبلغ عدد اعضاء المجلس 270 نائب ويمكن اضافة 20 نائبا كحد اعلى كل 10 سنوات بحسب الضروف السكانية والجغرافية، يتم تمثيل الزرادشت واليهود بنائب منتخب لكل منهم وكذلك الاشوريون والكلدان نائب واحد لكليهما ونائب عن المسيح الارمن في الجنوب ومثله في الشمال .ومع ذلك فانه لايحق للمجلس ان يسن قوانين مغايرة لأصول واحكام المذهب الرسمي في البلاد او مخالفة للدستور ولغرض التأكد من تطابق قرارات مجلس الشورى مع الاسلام تم تشكيل مجلس صيانة الدستور من اثنى عشر عضواً سته من الفقهاء العدول الذين يختارهم القائد وسته من فقهاء المسلمين ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانونيرشحهم رئيس السلطة القضائية "المعين اصلا من قبل القائد" وينتخبهم مجلس الشورى الاسلامي وتتجلى اهمية هذا المجلس بأنه بحسب المادة 93 من الدستور فأنه لامشروعية قانونية لمجلس الشورى الاسلامي دون وجود مجلس صيانة الدستور فضلاً عن مسؤلية هذا المجلس في الاشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ومجلس الشورى الاسلامي وعلى الاستفتاء العام.

من خلال ما تقدم نجد ان السلطة فيالنظام السياسي الإيراني بالرغم من وجود الظاهرة الانتخابية الا انها تتمركز بيد نخبة من رجال الدين والتي تهيمن على القرار السياسي الداخلي والخارجي على حد سواء، اذ ان مشروعية السلطة التشريعية مرتبط بمجلس صيانة الدستور الذي يعين القائد نصف عدد اعضاءه "ويؤثر في اختيار النصف الثاني" فضلا عن ذلك فان منصب رئيس الجمهورية لا يتعدى كونه موظف مكلف بتنفيذ السياسة العامة التي يرسمها القائد ومجلس تشخيص مصلحة النظام والذي ايضا يتم اختيار اعضاءهمن قبل القائد.

[1] دستور ايران ،المصدر نفسه ،المواد62-99،ص16-21.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

3-2 السياسة الخارجية الايرانية

ان الحديث عن فلسفة السياسة الخارجية الايرانية او الاسس التي تقوم عليها تلك السياسة يجرنا الى البحث فيما يعرف بنظرية ان القرى والتي اوردها الكاتب والسياسي الايراني محمد جواد لاريجانيفي كتابه مقولات في الاستراتيجية الوطنية (شرح نظرية ام القرى الشيعية) وقبل الدخول في تفسير ابعاد هذه النظرية نقتبس ملخص النظرية ليتسنى لنا تحليل مضمونها "تتلخص نظرية أم القرى بأن العالم الاسلامي أمة واحدة وأن اساس وحدة الأمة قيادتها وقيادة العالم الاسلامي تقوم على ولاية الفقيه اي ان الأقرب الى نبي الاسلام الأكرم هو اقرب في العلم والتقوى و....سيكون خليفة زمان النبي(ص) عندما تقوم حكومة في احدى بلاد الاسلام ويكون لدى قياداتها الاهلية لقيادة الأمة –في هذه الحالة– تصبح أم القرى دار الاسلام ، اذا قامت دولة ام القرى ففي هذه الحالة من واجب القيادة ان تلاحظ مصالح كل الأمة ومن ناحية اخرى فأن المحافظة على كل الأمة هو فريضة وله اولوية على اي امر اخر"[1]

بالرغم من ان كتب لاريجاني ليس بالوثيقة الرسمية التي نستطيع ان نحلل في ضوءها سياسة ايران الخارجية مع ذلك فأن دعم ايران لما تسميه "الشعوب المستضعفه" ضد المستكبرين قد ورد في الدستور الايراني[2] ومع ان المادة ذاتها التي تتحدث عن دعم نضال المستضعفين تؤكد على امتناع ايران عن التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب وبالتالي فأن هذا الامر كان يمكن تفسيره في إطار هذا الدور الذي رسمه الدستور الإيراني حتى عام 2010 لكن ما يجري من احداث في المنطقة بعد عام 2010دفع ايران للتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب بما يؤكد افتراض ان نظرية ام القرى جزء من استراتيجية فعلية للتمدد الأقليمي.

ان الاختلاف في الموقف الايراني تجاه مايطلق عليه "دول الحراك العربي" يثبت حقيقة لاتقبل الشك ان الموقف الايراني قائم على اساس توظيف المتغير الديني[3] "الطائفي" لتحقيق النفوذ الأقليمي اذ يبدو ذلك جليا

---

[1] محمد جواد لاريجاني،ترجمة نبيل علي العتوم، مقولات في الاستراتيجية الوطنية (شرح نظرية ام القرى الشيعية)،دار الدراسات العلمية للنشروالتوزيع ،مكة المكرمة،2013،ص108–112.

[2] الدستور الايراني، مصدر سبق ذكره ،المادة 154،ص29.

[3] للمزيد ينظر: علاء عبد الوهاب، توظيف العامل الديني في سياسة ايران الاقليمية بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية العدد53،كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، بغداد2018.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

في موقفها من ما يجري في سوريا منذ عام 2011 بالمقارنة مع الازمة اليمنية من نفس العام او موقفها من الاحتجاجات في كل من البحرين او حتى السعودية .

4-المملكة العربية السعودية

يمثل التحالف الذي قام بين الامير محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب عام 1744 النواة الاولى لتأسيس المملكة العربية السعودية حيث تم التأسيس لأقامة نظام ملكي قائم على التحالف بين رجال الدين "الحركة الوهابية" فيما تتولى اسرة ال سعود الجوانب السياسية فيها ومنذ ذلك الحين بدأ العمل على اقامة نظاما للملكية المطلقة يتولى ال سعود قيادتها وتعتمد على القران والسنة كمصدر للتشريع وتفسيرات ما يعرف بحركة الاصلاح السلفي التي تزعمها محمد بن عبد الوهاب[1]

وعلى هذا الاساس فأن السياسة الخارجية السعودية شأنها شأن السياسة الداخلية ما انفكت عن هيمنة النخبة الدينية وتأثيرها من جهة ومن السلطة المطلقة للملك[2] او ولي عهده من جهة اخرى من هنا اصبح لزاماً علينا ان نتناول مؤسسات صنع القرار في النظام السياسي السعودي .

4-1مؤسسات صنع القرار في النظام السياسي السعودي

4-1-1الملك

[1] عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن اليحيى، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية ،رسالة ماجستيرمنشورة على شبكة المعلومات الدولية،جامعةالخرطوم،2009ص32-83.

[2] ينظر في ذلك: النظام الاساس للحكم الذي اصدره الملك فهد بن عبد العزيز عام 1412هـ، رقمى أ /90 في 1412/8/27 هـ ، منشور على الرابط: https://www.ut.edu.sa/documents/1602955/08642d2c-b76f-4177-b9f8-2b9ed98fe70e

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

يمثل الملك محور النظام في المملكة العربية السعودية الذي يقع على عاتقه تطبيق احكام الشريعة الاسلامية حيث بدأظت المملكة العربية السعودية كدولة موحدة تحت مسمى "مملكة نجد والحجازوملحقاتها" عام 1926 على يد الملك المؤسس عبد العزيز ال سعود الذي لقب نفسه "امام" جريا على العادة ومن ثم لقب نفسه سلطان ليستقر عام 1926بعد ان اختار لنفسه لقب ملك ،كان قابضا على السلطة بيد من حديد يصرف الامور وهو مصدر جميع السلطات لا يقيده الا حكم الشرع[1]

وترسيخا لمبدأ الحكم المطلق في المملكة فقد نصت المادة الرابعة والاربعون من النظام الاساسي للحكم على "تتكون السلطات في الدولة من

- ❖ السلطة القضائية
- ❖ السلطة التنفيذية
- ❖ السلطة التنظيمية

وتتعاون هذه السلطات في اداء وظائفها ،وفقا لهذا النظام وغيره من الانظمة والملك هو مرجع السلطات" فضلا عن ذلك فقد اكدت المادة 57والمادة 58من هذا النظام على تعيين الملك لنواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الاعضاء بمجلس الوزراء ويعفيهم بأمر ملكي كما ان للملك حق حل مجلس الوزراء واعادة تكوينه كما انه يعين من في مرتبة الوزراء ونواب الوزراء ومن فيالمرتبة الممتازة ويعفيهم من مناصبهم بأمر ملكي[2]

4-1-2مجلس الوزراء

يمثل مجلس الوزراء السعودي اعلى سلطة رسمية من حيث صنع السياسة واتخاذ القرارات حيث يمارس المهام التشريعية والتنفيذية معاًوالملك هو رئيس مجلس الوزراء ويشرف اشرافا مباشرا عليه وطبقا لنظام مجلس الوزراء فأن مجلس الوزراء يرسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية وجميع الشؤون العامة للدولة ويشرف على تنفيذها وهو المرجع للشؤون المالية والادارية في جميع الوزارات

---

[1] ميثاق خير الله جلود،صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية ،دراسات اقليمية 5(12)،مركز الدراسات الاقليمية قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية ،جامعة الموصل،ص11

[2] النظام الاساسي للحكم ، مصدر سبق ذكره،ص11-13.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

والاجهزة الحكومية الاخرى[1] وعليه فأن مجلس الوزراء يعتبر اقوى المؤسسات في البلد والذي يستمد قوته من الملك.

4-1-3 مجلس الشورى

يعتبر مجلس الشورى احدى الادوات التي تساهم في عملية رسم السياسة العامة في الدولة ولكون التشريع من الناحية العملية هو من صلاحيات مجلس الوزراء حيث يجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . وطبقالاحكام المادة 15من نظام مجلس الشورى[2]

فضلا عن ذلك فأنه الى جانب مجلس الشورى فأن هنالك هيئة استشارية شرعية يطلق عليها هيئة كبار العلماء يتم اختيار اعضائها بموجب أمر ملكي وتتولى مهمة ابداء الرأي فيما يحال اليها من ولي الأمر من اجل بحثه وتكين الرأي الشرعي وكذلك تعمل على اصدار التوصيات في القضايا الدينية المتعلقة احكام عامة ليسترشد بها ولي الامر وذلك بناء على بحوث يجري تهيئتها واعدادها لهذا الغرض[3]

مما تقدم نجد ان كل القرارات التي تخص السياستين الداخلية والخارجية تكون محل تأثير مباشر وسلطة مباشرة للملك الا ان هذه السلطة مقيدة بالطبيعة الدينية للمملكة (والتي تستند في طروحاتها علو وجوب اطاعة اولي الأمر) من جهة اخرى فأن اعضاء هية كبار العلماء المسئولة عن الافتاء مضطرين للتماشي مع السلطات المطلقة للملك لكون تعيين واعفاء اعضاء هذه الهيئة مرتبطين بالأرادة الملكية.

4-2 السياسة الخارجية السعودية بعد عام2010

لقد تأثرت السياسة الخارجية السعودية بعد سلسلة الاحداث التي اجتاحت المنطقة بعد عام 2010 والتي اعقبتها احداث داخلية تمثلت في تصاعد حدة الخلافات داخل الاسرة الحاكمة بعد وفاة الملك عبد الله بن عبد

---

[1] بلا إسم،الداخل السعودي وفرص الاصلاح السياسي،اوراق سياسية مركز الفكرالاستراتيجيللدراسات،اوراق سياسية،ص5

[2] نظام مجلس الشورى رقم أ/91في 1412/8/27هـ منشور على الرابط:
https://www.ut.edu.sa/documents/1602955/8ed66d37-bea6-462a-b70e-2dbc35d42ba4

[3] عبد الله بن ابراهيم الطريف، النظام السياسي للسعودية ،دار غيناء للنشر،الرياض1429هـ ،ص70
وعن اعضاء وواجبات الهيئة ينظر في ذلك ،موقع الامانة العامة لهيئة كبار العلماء
www.ssa.gov.sa

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

العزيز في 23/كانون 2015/2 وتولي ولي عهده الملك سلمان بن عبد العزيز السلطة وتعيين الاخير لولده بمنصبمستحدث هو منصب ولي ولي العهد ونائبا ثانيا لرئيس مجلس الوزراء في 29/ابريل/2015اضافة لمنصبه كوزير للدفاع ومما ظزاد من حدة الخلافات والتكهنات السياسية بشأن مستقبل الاسرة الحاكمة وقد انتهت هذه التكهنات بتعيين محمد بن سلمان وليا للعهد في 21يونيو 2017 وابعاد محمد بن نايف من ولاية العهد[1].

كل هذه الضروف دفعت السعودية لأتّباع سياسة خارجية نشطة من اجل التأثير ومحاولة تحييد التأثير الأقليمي للأحداث على الداخل السعودي فتبنت سياسة خارجية قائمة على ثلاث مرتكزات اساسية:

1- الانخراط النشط والتأثير في المناطق المجاورة (العراق ،سوريا،اليمن ،مصر...)للترويج لدورها الفعال كما تضطلع في تسوية الصراعات الأقليمية في ظل تراجع مكانة بعض الدول العربية نتيجة لأحداث ما بعد عام 2010[2]
2- العمل على تكوين تحالف سني لأحتواء "الخطر الايراني" حيث عمدت المملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية على تعشكيل التحالف العربي لمواجهة الحوثيين في اليمن في 21/ابريل/2015وبعد زيارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب الى الرياض في 21/مايو2017ظهرت العديد من الدعوات لتأسيس "ناتو عربي"حيث اشتمل البيان الختامي لقمة الرياض والذي تضمن زعماء خليجيين وبعض الدول العربية والاسلامية مع ترامب على انشاء قوة تاحتياط عسكرية وتحالف استراتيجي[3]
3- استغلال التحالف الاستراتيجي القائم بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية لغرض لعب دور اكبر في المنطقة تخولها له طبيعة هذه العلاقة اذ انه بالرغم من تأزم العلاقات مع الولايت المتحدة خلال السنوات الاخيرة من ولاية اوباما وبداية ولاية ترامب الا انه وكالعادة فأن

[1] مجموعة من الاحداث يمكن رصدها في تقارير وكالات الصحافة العالمية مثل BBC و CNN وغيرها

[2] كوثر عباس الربيعي،فراس عباس هاشم ، المملكة العربية السعودية وتحولات المكانة الأقليمية ،المجلة السياسية والدولية العدد 31-32، الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية 2016،ص13.

[3] احمد سيد احمد ،قمة الرياض وآفاق الدور الايراني في الأقليم ،مجلة الدراسات الايرانية ،العدد3، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، الرياض2017 ص73

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

للبترول السعودي اليد الطولى في التأثير في هذه العلاقة حيث وقعت السعودية على صفقة بقيمة 115 مليار دولار لشراء اسلحة من الولايات المتحدة اذ عدت هذه الصفقة الاكبر في تأريخ صفقات بيع الاسلحة[1]

5-تركيا

مثلت تركيا العمود الرابع والقوة الاقليمية البارزة التي بدت تبحث لنفسها عن تأثير اقليمي في الشرق الاوسط اذ بد ذلك واضحاً للعيان منذ وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002قبل ذلك التأريخ لم تكن السياسة الخارجية التركية مهتمة بالشرق الاوسط اذ ان السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة قبل ذلك التأريخ كانت تتسم بالاتي[2]:

1- عدم التدخل في السياسات الداخلية لبلدان الشرق الاوسط

2- الابتعاد عن التدخل في الصراعات الداخلية من اجل السلطة داخل اي بلد عربي

3- تفادي التورط في السياسات الداخلية العربية العربية

4- الحفاظ على علاقات سلمية ومستقرة اخوية مع اي من بلدان الشرق الاوسط

5- اتباع طريق عمل نحو الشرق الاوسط تقلل فيه الحد الادنى من خطر تكتل اي دولة ضد تركيا حول اي قضية

ويبدو ان سبب ذلك كان يعود لطبيعة النظام العلماني الذي كان يحكم تركيا وعدم رغبته في الدخول في ترتيبات اقليمية اسلامية من جهة ، وظروف الحرب الباردة التي جعلت من تركيا جزء من الكتلة الغربية حيث ادى ذلك الى ان تتجه تركيا بسياستها الخارجية بشكل اكبر نحو الدول الغربية عنها نحو محيطها في الشرق الاوسط من هنا نجد انه من الضروري ان نتناول تطور النظام السياسي التركي منذ عام 2002 والتي اثرت في تحول تركيا بسياستها الخارجية بشكل كبير نحو الشرق الاوسط خلال السنوات الاخيرة .

---

[1] حسن رفيعي، كم وظيفة ستخلقها صفقة السلاح السعودية-الامريكية؟واين خاشقجي منها ، تحقيق نشرته وكالة يورو نيوز في 2018/10/30على الرابط : https://arabic.euronews.com/2018/10/30/new-jobs-are-the-most-important-factor-for-us-defense-firms-in-their-dealings-with-ksa

[2] بتول هليل جبر الموسوي ، العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الاوسط،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد 45،ص80

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

لقد كان لوصول العدالة والتنمية للسلطة الذي حمل معه تغيرا في الكثير من المفاهيم حتى اضحت هوية تركيا العلمانية هدفا من اهداف التغيير ولكن بشكل تدريجي فأخذت تركيا تطور ببطءعلاقات جديدة واكثر موائمة مع ماضيها العثماني الخاص وتقاليدها الثقافية والدينية ،هذه الظاهرة التي اشترك في تشكيلها العدالة والتنمية مع شريكه اللدود حركة فتح الله غولن والتي ترى بأمكانية انشاء مجتمع اسلاموي خلاق وحيوي داخل تركيا من خلال العمل وفق مبدأ ان الدولة مؤسسة انسانية غير مقدسة وان الاسلام لايمكن ان يكون عائقا امام قيام دولة ديمقراطية تحكم بالقانون[1]من هنا عمل العدالة والتنمية على استهداف النظام السياسي بجملة من التعديلات الدستورية والتي كان اغلبها يسعى الى تخليص النظام التركي من ظاهرة الوصاية العسكرية.

5-1 التعديلات الدستورية في تركيا بعد عام 2002

لقد جرى خلال فترة حكم العدالة والتنمية العديد من التعديلات الدستورية على دستور 1982 والتي كان اخرها عام 2017 بمثابة تغيير لشكل نظام الحكم في تركيا بعد ان كان برلمانيا ، اذ كانت اغلب تلك التعديلات تهدف الى الانعتاق من سطوة المؤسسة العسكرية ، ومع ان اغلب التعديلات الدستورية كانت قد جوبهت بالمعارضة الّا أنها حضيت بالأغلبية المريحة حيث أفضى إستفتاء عام 2007 إلى إحداث تعديلات جوهرية على الدستور التركي، وكان بمثابة رد على عرقلة انتخاب عبد الله غول لرئاسة الجمهورية، من قبل التحالف الذي كان قائماً بين الوصاية العسكرية وحزب الشعب الجمهوري. وأدت هذه التعديلات إلى انتخاب الرئيس التركي عبر الاقتراع المباشر، وتم خفض مدة ولايته من سبع سنوات إلى أربع، ولدورتين فقط. كذلك خفضت مدة ولاية البرلمان من خمس سنوات إلى أربع، وكذلك تم تخفيض النصاب القانوني لاتخاذ القرارات البرلمانية إلى 184 عضواً. وحظيت التعديلات بموافقة 68.5%، بنسبة مشاركة بلغت 67%[2].

اما التعديل الثاني فكان لمواجهة الوصاية العسكرية،حيث عمد العدالة والتنمية الى أجراء تعديلات دستورية جديدة هدفت للتقارب مع المعايير الأوروبية، سمحت بمحاسبة انقلابيي 1980، ووسعت من الحقوق والحريات العامة، وخففت من قبضة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية. وبينما رفض "الشعب

---

[1] جراهام فولر،الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الأسلامي،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2009،ص95.

[2] باسم دباغ، تاريخ التعديلات الدستورية والاستفتاءات في الجمهورية التركية،صحيفة العربي الجديد، العدد861 السنة الثالثة، لندن، 6يناير 2017،ص6

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

الجمهوري" التعديلات الجديدة مرة أخرى، فقد قاطع الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني الاستفتاء في عام 2010. ورغم ذلك حصلت التعديلات على موافقة 57.8% مع نسبة مشاركة بلغت 73%[1].

بينما التعديل الدستوري الثالث الذي أجري في تركيا في 16 أبريل 2017 فقد صوت الناخبون على مجموعة من 18 تعديلًا مقترحًا على دستور تركيا، اقترحت التعديلات منذ فترة طويلة من قبل حزب العدالة والتنمية الحاكم وزعيمه فضلًا عن موافقة حزب الحركة القومية المعارض عليها شملت التعديلات الأخذ بالرئاسة التنفيذية التي تحل محل نظام الحكم البرلماني القائم وإلغاء منصب رئيس الوزراء ورفع عدد المقاعد في البرلمان من 550 إلى 600 مقعد وتغييرات في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين حيث صوت 51.32% لصالح تلك التعديلات[2]. لقد مثلت التعديلات الدستورية الاخيرة نقطة تحول في التاريخ السياسي لتركيا اذ اصبح النظام السياسي التركي يعتمد نموذج الرئاسة التنفيذية التي ينتخب فيها رئيس الجمهورية بشكل مباشر ويمتلك لصلاحيات كبرى تمتد احيانا ليس الى الصلاحيات التنفيذية فحسب وانما الى التشريع في المجالات التي لايوجد فيها تشريع مما يعني هامش اكبر للحركة في مجال صنع وتنفيذ السياسة الخارجية .

5-2 السياسة الخارجية التركية

تنقسم دوائر المصلحة التي تتفاعل في اطارها السياسة الخارجية التركية ساعية لتحقيق مصالحها الى ثلاث دوائر رئيسة في ثلاثة اقاليم مختلفة اوربا والشرق الاوسط وآسيا الوسطى، فيما يخص اوربا مثّل حلم الحصول على عضوية الجماعة الاوربية الطموح الذي يسعى اغلب القادة الاتراك الى تحقيقه مما جعله هدفا استراتيجيا تسعى السياسة الخارجية نحوه، اما الشرق الاوسط فقد اختلفت توجهات الحكومات التركية نحوه بين الانغماس وعدم الانغماس وكذلك الحال بالنسبة لآسيا الوسطى حيث كان السوفيت ومن بعدها الاتحاد الروسي ابرز عوامل السياسة المحافظة التي كثيرا ما انتهجتها تركيا في تلك المنطقة.

كانت سياسة تصفير المشاكل مع الجيران التي اختطها وزير الخارجية التركي الاسبق احمد داوود اغلو والانتقال إلى مرحلة أخرى من القيادة الإقليمية، في ملفات الأمن والتعاون الإقليمي والتنمية والمياه ومستقبل

---

[1] باسم دباغ ، نفس المصدر.

[2] احمد شحاذه محمد،التعديلات الدستورية بين اصلاح النظام السياسي والدكتاتورية تركيا، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية،العدد36 ،بيت الحكمة بغداد 2018،ص131

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

الدول النامية، فضلاً عن الوقوف على مسافة واحدة من الجميع وإدخال الجميع في حدود المعادلة السياسية والتواجد الدبلوماسي المكثف على الأرض خاصة في القوقاز والشرق الأوسط، والتركيز على سياسة الإنجاز الكلي الذي يعني دوراً واضحاً لمنظمات المجتمع المدني ومجتمعات الأعمال في قيادة سياسة خارجية تركية واضحة وهادفة[1].الا ان الامر لم يعد كذلك مع اندلاع ما يعرف بـ"احداث التغيير العربية"2010 حيث لم تعد مسألة تصفير المشاكل والوقوف على مسافة واحدة جزء من السياسة الخارجية اذ بدت السياسة الخارجية التركية اكثر انغماسا فانتقاداتها للنظام المصري ومطالباتها الصريحة للرئيس المصري بالرحيل مع بداية عام 2011 بدت تعبّر عن عصر جديد للسياسة الخارجية التركية تسوق فيه تركيا لذاتها على انها نموذج يقتدى به وقوة اقليمية ينبغي ان يكون لها رأي فيما يجري من احداث في المنطقة وقد تعدى الامر ذلك في سوريا اذ بدا الوجود التركي حاضرا وبقوة في المشهد السياسي السوري من خلال دعم جماعات مسلحة "جبهة النصرة" او استضافة مؤتمرات للمعارضة السورية ، وفي الخليج فأن الموقف التركي كان حاضرا ايضاً ورافضا بشدة المواقف الخليجية وفرضها حصارا على قطر[2] كل هذه الامور تظهر بما لايدع مجالاً للشك ان الاجندة السياسية التركية تمتلك رؤيتها الخاصة حول الشرق الاوسط والتي تنفصل كليا عن الاطروحات الخليجية في المنطقة مستحضرة ارثها الثقافي في المنطقة ومحاولة استعادة امجاد الماضي خصوصاًبعد احكام العدالة والتنمية لقبضته على الداخل التركي وتحويل نظامها الى رئاسياً مما يسهل عليه تنفيذ سياسته الخارجية.

خاتمة

لقد تزايدت فاعلية وتأثير سياسات الهوية اذ ان التناقض والاتفاق بين الهويات المختلفة للجماعتا السياسية يمثل المحور الأساسي الذي يحدد الاطار الذي يرسم طبيعة تلك العلاقات "تعاونية ،تنافسية،تصارعية....الخ" وبالتالي فأن مفهوم المصلحة سوف يرتبط ارتباطا وثيقاً بالمعتقدات والقيم التي تشكل هويات النخبة المؤثرة في السياسات الخارجية لتلك الدول مما يشكل ما يعرف بالهيكل المعياري لمنظومة المعتقدات التي تحدد في اطارها الاولويات التي ترتكز عليها السياسة الخارجية للدول.

---

[1] احمد محمود عبد المجيد، وجهات السياسة التركية تجاه المنطقة العربية بعد عام 2002، قضايا سياسية ،العدد52،جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ،بغداد 2018،ص360

[2] الازمة الخليجية اردوغان يؤكد مساندة قطر في رفض"المطالب المخالفة للقوانين الدولية" تقرير لوكالة BBC الاخبارية بتاريخ 25/حزيران 2017.على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40396851

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

وبسبب الطبيعة التاريخية لمنطقة الشرق الاوسط التي تمتاز بالتعددية الاثنية والعرقية والمذهبية والدينية والذي ادى الى وجود هياكل معيارية متعددة ومتقاطعة في الوقت ذاته بالشكل الذي جعل من حالة اللاإستقرار السياسي سائدة ومعقدة احياناً فالطبيعة الدينية التي يقوم عليها النظام الاسرائيلي وضعه في عزلة عن محيطه الاقليمي ذي الأغلبية المسلمة مما دفعها الى ان تسعى الى الأستفادة من الحالة التأريخية التي يمر بها الشرق الاوسط والدخول في ترتيبات اقليمية جديدة تخرجها من عزلتها الاقليمية .

من جهة اخرى فأن إيران الشيعية تسعى الى فرض هيكلها المعياري من خلال سياسات الهوية القائمة على اثارة مشاعر الأقليات الشيعية المنتشرة بكثرة في بلدان المنطقة تحت مسميات نصرة الشعوب المستضعفة وغيرها مما يوفر لها مساحة واسعة للتأثير في المنطقة في الوقت الذي تسعى فيه السعودية للحفاظ على نموذج الحكم المطلق والذي لا يشملها فقط وانما تشترك فيه مع اغلب بلدان الخليج العربي مما شكل محوراً سعوديا يسعى الى إحتفاظ السعودية بزعامة لها في العالم الاسلامي ومستندة الى هيكل معياري قائم على وجوب "طاعة اولي الأمر" لتنأى بنفسها من رياح التغيير التي تعصف بالمنطقة مستفيدة من ما تمتلك من ثروة في اقناع القوى الكبرى بدورها"السعودية" في تحقيق الاستقرار اللازم.

من جهة اخرى فأن الاتراك وبعد تحقيقهم لأستقرارهم السياسي "النسبي" على المستوى الدخلي يجدون بانفسهم بأنهم والوصفة المثلى التي تلائم المجتمعات الاسلامية الشرق اوسطية .

كل هذه الأمور دفعت بالشرق الاوسط الى حالة من اللاإستقرار السياسي واحتدام المنافسة بين المشروعات السياسية للفواعل الاقليمية.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

المراجع

1-الكتب العربية والمترجمة

احمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا وايران ، دار السنهوري ،بيروت ،2019، ص416

تيم دان وآخرون ، ترجمة ديما الخضرا ، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع ،المركزالعربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت 2016،ص433-435.

جراهام فولر،الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الأسلامي،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2009،ص95.

جيرارد ديسوا ، ترجمة قاسم المقداد ، دراسة في العلاقات الدولية ، ج2 النظريات البيدولتية ،دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، دمشق 2015، ص204-207

جيمي تللي ,تحريرتيرنس بول، الفكر السياسي في القرن العشرين موسوعة كمبردج للتاريخ ،المجلد الثاني ،المركز القومي للترجمه ،القاهرة 2010،ص265.

راوي عبدالعال واخرون، قياس الهوية "دليل المختصين في العلوم الاجتماعية" ، مركز الامارات للدراسات والابحوث الاستراتيجية،2014،ص39.

عبد الله بن ابراهيم الطريف، النظام السياسي للسعودية ،دار غيناء للنشر،الرياض1429هـ ،ص70

ماري كالدور، ترجمة حسني زينه،الحروب الجديدة والحروب القديمه تنظيم العنف في حقبته الكونية، دراسات عراقية ، بغداد2009، ص129-131

محمد جواد لاريجاني،ترجمة نبيل علي العتوم، مقولات في الاستراتيجية الوطنية (شرح نظرية ام القرى الشيعية)،دار الدراسات العلمية للنشروالتوزيع ،مكة المكرمة،2013،ص108-112.

محمد عمارة تقي الدين ، الاحزاب الدينية الاسرائيلية ودورها في صنع القرار السياسي ، دار نهوض للدراسات والنشر، الكويت،2018،ص35

2- الكتب باللغة الانجليزية

1- Jackson , Robert and others, introduction to international relations theories and approaches, 3rd edition, Oxford university press,2006,p170.

2- Anthony H. Cordesman and others, The Underlying Causes of the Crises and Upheavals in the Middle East and North Africa: An Analytic Survey, central for strategic and international studies, Washington DC, 2013, p.61.

3- الرسائل والاطاريح الجامعية

عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن اليحيى، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية ،رسالة ماجستيرمنشورة على شبكة المعلومات الدولية،جامعةالخرطوم،2009ص32-83.

رائد خالد غبان، دور المستوطنين في عملية صنع القرار السياسي في اسرائيل 2000-2017،رسالة ماجستير ،جامعة الازهر، غزة 2018،ص42.

4- الدوريات والمجلات الاكاديمية

ابتسام حاتم علوان ، النظام السياسي والقوى الفاعلة في صنع السياسة العامة في (اسرائيل)، المجلة السياسية والدولية ،العدد19، الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية،2011،ص68.

ابراهيم ابو جابر ، دور النظام العربي الرسمي في التمكين للكيان الصهيوني في الاقاليم، مجلة اتجاهات سياسية ، العدد 4 ، المركز الديموقراطي العربي ، برلين 2018،ص48.

احمد سيد احمد ،قمة الرياض وآفاق الدور الايراني في الأقليم ،مجلة الدراسات الايرانية ،العدد3، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية، الرياض2017 ص73

احمد شحاذه محمد،التعديلات الدستورية بين اصلاح النظام السياسي والدكتاتورية تركيا، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية،العدد36 ،بيت الحكمة بغداد 2018،ص131

احمد غنيم ، وعد بلفور بين عصبة الامم وصك الانتداب ،قضايا اسرائيلية، العدد65، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية،2017،ص10.

احمد محمود عبد المجيد، وجهات السياسة التركية تجاه المنطقة العربية بعد عام 2002، قضايا سياسية ،العدد52،جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ،بغداد 2018،ص360

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، تقدير موقف ، اسرائيل والمشروع النووي الايراني ، وحدة تحليلي السياسات ، الدوحة ،2012،ص7.

باسم دباغ، تاريخ التعديلات الدستورية والاستفتاءات في الجمهورية التركية،صحيفة العربي الجديد، العدد861 السنة الثالثة، لندن، 6يناير 2017،ص6

بتول هليل جبر الموسوي ، العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الاوسط،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد 45،ص80

بلا إسم،الداخل السعودي وفرص الاصلاح السياسي،اوراق سياسية مركز الفكرالاستراتيجيللدراسات،اوراق سياسية،ص5

عزيز حيدر ،القرار السياسي في اسرائيل بين ازمة النظام وتطرف المواقف، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 36، 1998،ص34.

عطا القيمري ، الخطر الايراني في الرؤية الاسرائيلية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ،المجلد4، العدد 14، بيروت 1993،ص127.

علاء عبد الوهاب، توظيف العامل الديني في سياسة ايران الاقليمية بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية العدد53،كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، بغداد2018.

علي حسين كاظم العصامي،هوية الخطاب السياسي العراقي بعد 2003 ودور المرجعية الدينية في توحيد الصف الوطني ،قضايا سياسية العدد52،جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية 2018،ص262

كوثر عباس الربيعي، فراس عباس هاشم ، المملكة العربية السعودية وتحولات المكانة الأقليمية ،المجلة السياسية والدولية العدد 31-32، الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية 2016،ص13.

ميثاق خير الله جلود،صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية ،دراسات اقليمية 5(12)،مركز الدراسات الاقليمية قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية ،جامعة الموصل،ص11

5- المواقع على شبكة المعلومات الدولية

http://knesset.gov.il/desc

www.bbc.com

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 434-462

www.constituteproject.org

https://www.ut.edu.sa

www.ssa.gov.sa

https://arabic.euronews.com

6-الوثائق الرسمية

1- النظام الاساس للحكم الذي اصدره الملك فهد بن عبد العزيز عام 1412هـ، رقمى أ /90 في 1412/8/27 هـ

2- نظام مجلس الشورى السعودي رقم أ/91في 1412/8/27هـ

3- دستور ايران الصادر عام 1979شملا تعديلاته لغاية 1989،ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،المواد من 107-112،ص22-24